بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

من كتب الفقير مصطفى الموقت
بالسلطنة العلية العثمانية
عفي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، جلال الدين عبد الرحمن نجل الشيخ الإمام العالم العلامة كمال الدين أبي بكر السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى ورحم سلفه آمين. أما بعد حمدا لله على نعمه الكافية، ومننه الشافية، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خلاصة بني عدنان، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، ما نظمت في قلائد أوصافهم شذور الذهب، وجنيت في بساتين آرائهم نزهة الطرف لذوي الطلب، فهذه نكت حررتها على كتب في علم العربية عم النفع بها وكثر تداولها وهي الخلاصة لابن مالك المشهورة بالألفية، والكافية لابن الحاجب والشافية له، وشذور الذهب لابن هشام ونزهة الطرف في علم الصرف له، إذ كرت ما يرد على العبارة مع جوابه إن كان وأنبه على ما اختلف فيه كلام مصنفيها في سائر كتبهم المختصرة كالتسهيل والكافية الكبرى والعمدة وسبك المنظوم لابن مالك والوافية لابن الحاجب والقطر والجامع لابن هشام وأشبع فيه الكلام بأخصر عبارة والخص فيه متفرقات كلام شراح هذه الكتب وما وقفت عليه من تعاليق ابن هشام على الألفية والتسهيل معزوا إليه وأشير فيه إلى مقاصد الشرح الوجيز الذي وضعته على الألفية وأتبع فيه ترتيب الألفية في المسائل والأبواب، وإلى الله أضرع أن يوفقني للصواب بمنه وكرمه.

الكلام وما يتألف منه هكذا ترجم في الألفية وفيه حذف مبتدإ وخبر ومضاف إليه والتقدير هذا باب شرح الكلام وهكذا جميع الأبواب وفعل ذلك اختصارا كما حذف ابن الحاجب جميع التراجم وترجم في الشذور للإعراب وما يتعلق دون الكلام والكلمة وأقسامها لأنها من المقدمات وهو أحسن، والضمير في يتألف عائد إلى الكلام وفي منه إلى ما هذا هو الصواب في إعرابه والمراد بما يتألف منه الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف. قال ابن هشام في بعض تعاليقه وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بأنها شاملة لجميع الكتاب وذلك لأنه قدر هذا باب أحكام الكلام. قلت وهذا إنما لزم على تقديره وهو خطأ فإنه لم يتكلم في هذا الكتاب على شيء من الأحكام بل على شرح الكلام وشرح الألفاظ التي يتألف منها. قلت ويؤيده أنه صرح بهذا المضاف بعينه في التسهيل فقال باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك وفي الكافية الكبرى فقال باب شرح الكلام وما يتألف منه. قال ابن هشام

ولقد

وقف

ولقد أحسن الناظم في تراجم هذا الكتاب إذ أوردها نثرا فسلمت الألفية كلها للعلم بخلاف ابن معط إذ جعلها في ألفيته نظما فاستغرقت كل ترجمة منها بيتا أو نصف بيت. قال ثم إن على من أراد الخوض في علم من العلوم النظرية على الوجه الأكمل أن يتصور أولا حقيقته بحد أو رسم ليكون على بصيرة مما ينظر فيه وأن ينظر موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن العوارض اللاحقة له وأن يعرف غايته وهي الثمرة التي لأجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث وما ينحصر فيه أركانه العظمى وقد وفى ابن عصفور في مقربه بهذه الأمور وأكثر النحويين مهمل للجميع ولا سيما الناظم فلم يتعرض لذلك في شيء من كتبه انتهى وهذا الذي أورده على ابن مالك وارد عليه في الشذور وشرحه والقطر والجامع وعلى ابن الحاجب أيضا وفي تعليق آخر لابن هشام في بعض النسخ يتألف وفي بعضها يأتلف والأولى أحسن لدلالتها صريحا على الانفعال الناشئ عن فعل الفاعل إشارة إلى احتياج التأليف إلى معالجة وكلاهما أحسن من يتركب لأن التأليف أخص إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة والتناسب بين الجزئين. قوله في الألفية كلامنا لفظ مفيد كاستقم فيه أمور الأول قيل إن إضافة الكلام إليه المدلول بها على المذهب النحوي ليخرج الكلام اللغوي لا حاجة إليها لتقدم ذكره في الخطبة أن الكتاب موضوع في أحكام النحو ولهذا لم يأت بها في الكافية الكبرى ولا في سائر كتبه. قال ابن جماعة هي لتقرير ما سبق لا للاحتراز وقال ابن هشام في بعض تعاليقه على الألفية لا ينبغي أن تجعل هذه الإضافة للاحتراز من العلوم إذ كل ذي فن إنما يتكلم باعتبار اصطلاح أهل فنه بل يقال إنها لإفادة أن للكلام معنيين اصطلاحيا وغيره وقال في بعض تعاليقه على التسهيل لك أن تعترض على عبارة التسهيل حيث لم يقل الكلام في اصطلاح النحاة لأنه اعترض على ابن الحاجب حيث لم يقل الكلمة اصطلاحا وهذا يقتضي الحاجة إلى هذه الإضافة. وقال ابن الصائغ لم يكتف بأن موضوع الكتاب هو اصطلاح النحويين فأوضح ذلك بالتصريح في أول مسائله ثم استغنى عن ذلك في كل ما وقع فيه المخالفة في الاصطلاح قال ولا يرد أن الإضافة لا تدل على الاصطلاح كما قال له بعض الأشياخ لأنها للملابسة أو بمعنى عند كشاة وقود الحلب. قال بعضهم ولا يصح أن يقال إن المراد به كلام البشر ليخرج الكلام النفسي لأنه شيء لا يريك نحو كيف الثاني

عبر في الكافية الكبرى بقوله وقال في شرحها انه اولى لانه اخص ولا يقع على
المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل وقد اعترض ابوحيان
على الالفية بذلك وقال ان الاتيان بالجنس القريب اولى من البعيد
وقال ابن هشام الجواب ان حدود النحاة وغيرهم من علما الشرع ليست
حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز
الشي ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به استعمال الجنس
البعيد ونحوه مما يحترز عنه اهل العقليات وانما وقعت هذه الاعتراضات
في كتب النحو من جهة متاخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم
ولم يراعوا مقاصد ارباب الفنون ثم على تقدير صحته فانا نمنع اولوية
القول اخص ونقول بل هما سوا وهو قول ابن جني فلا مزية لاحدهما
ثم اذا سلمنا انه اخص وهو قول الجمهور فنقول انما يلزم العدول
اليه لو سلم استعماله عن معارض ولكنه معارض بانه استعمل في الراي
كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله في الحد كاستعمال المشترك
وهو مذموم في الحدود انتهى وعبر في التسهيل بقوله ما تضمن من الكلم
اسنادا وقال في شرحه انه اولى من اللفظ لما تقدم ومن القول لانه
يطلق على الراي والاعتقاد فاختلفت عبارته في كتبه الثلاثة وقولك
ابن الحاجب ما تضمن كلمتين بالاسناد كعبارة التسهيل الثالث
اورد عليه ابوحيان ان اللفظ جمع لفظة واقل الجمع ثلاث فيلزم ان
لا يكون كلاما الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك واجيب بانه
مصدر صالح للقليل والكثير ورد بان المصدر فعل الشخص وليس هو الكلام
واجيب بانه اطلق على المفعول اي الملفوظ كهذا خلق الله اي مخلوقه
واعترض بانه مجاز والحدود تصان عنه واجاب ابن هشام بانه
حقيقة عرفية ولو سلم فمع القرينة جايز الرابع لم يشترط التركيب
وقد اشترطه الجمهور ولم يشذ عنهم الا ابن طلحة واجيب بالاستغنا
عنه اذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب الخامس لم يشترط القصد
وهو راي اختاره ابوحيان وقد اشترطه الجمهور منهم سيبويه والمصنف
في التسهيل ليخرج ما ينطق به النايم والساهي ونحوهما واجاب ابن هشام
بانه داخل تحت الافادة لما سياتي وقد يجاب بانه اشار اليه بقوله
كاستقم اذ من عادته اعطا الحكم بالمثال وعلى هذا مشيت في الشرح وهو اولى

من قول

من قول ابن قاسم وغيره انه تمثيل ومن قول ابن الناظم انه اشارة الى الفايدة
التي يحسن السكوت عليها لا انها المرادة حيث اطلقت كما قال ابن هشام
في توضيحه وقواعده ولذلك قال في شرح الكافية وفي الاقتصار على مثال
كفاية ومن قول ابن الصايغ انه بيان لانقسام التركيب الاسنادي الذي
اشار له بالافادة الى تقديري ولفظي وانه لم يمثل للثاني لظهوره ورايت
في نسخة بدل قوله كاستقم منتظم وهي غريبة وان صحت فهي اشارة
الى القصد لا محالة لان ما لم يقصد غير منتظم ويحتمل الاشارة الى التركيب
السادس استثني في شرح التسهيل نقلا عن سيبويه وغيره مفيدا ما لا
يجهله احد كالنار حارة والسما فوقنا فانه ليس بكلام لكن صحح ابوحيان
انه كلام وعلى الاول قال ابن هشام انه ماخوذ من الافادة على ما سياتي
السابع اشترط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد احترازا عن ان
يصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعله او خبره
فلا يسمى ذلك كلاما والتحقيق ان صدور الكلام من ناطقين لا يتصور لان
الكلام شرطه الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من واحد وان
كلا من المتكلمين مضمر للجز الذي ذكره الاخر اكتفا بالقرينة فلا يحتاج الى التصريح
باشتراطه الثامن استثني من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام
نص عليه سيبويه ومال اليه في شرح التسهيل وجزم به ابوحيان التاسع
زاد الجزولي وجماعة في حد الكلام قولهم بالوضع واختلف في تفسيره فمنهم
من فسره بالقصد قال ابن هشام وعبر به المتاخرون لانه اوضح ومنهم
من فسره بوضع العرب قال الشاطبي ولابد من هذا القيد ليلا يدخل
كلام العجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس بوضع العرب فليس بكلام
اصطلاحا فلابد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية على التفرقة بين
كلام العربي والعجمي قال وقد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد
فمن عادته ان يعطي القيود والاحكام بالامثلة انتهى وبهذا يحصل في المراد
بقوله كاستقم خمسة اقوال العاشر قال بعضهم مقتضى كلامه في الترجمة
ان الكلام مؤلف لانه قال وما يتالف منه ومقتضى تمثيله انه بسيط
لان ادعا التركيب فيه مشكل اذ التركيب من عوارض الالفاظ واجيب
بان التركيب من الظاهر والمقدر لان المقدر في حكم الملفوظ الحادي
عشر قدم هنا المحدود على الحد وكذا في التسهيل وعكس في الكافية الكبرى

تقدم الحد على المحدود فقال ن • قول مفيد طلبا او خبرا • هو الكلام كما سيتضح سترى
وكذا صنع صاحب اللب فقدم حد الكلمة والكلام عليهما وعلله شارحه
بان معرفة المعرِّف اقدم من معرفة المعرَّف عقلا فليقدم وضعا والاول صنع
الجمهور ووجهه انه الاصل في الاخبار عنه واما ابن الحاجب فقدم في
الكافية الحد في الموضعين وقدمه في الوافية في الكلام واخره في الكلمة
وكانه اشار الى سلوك الطريقين وقدم ابن هشام المحدود في جميع كتبه
الثاني عشر ادخل في الكافية الكبرى ضمير الفصل بين الحد والمحدود كما
ترى وحذفه في الالفية ولم يات به ابن الحاجب وابن هشام في شي من كتبهما
واتى به صاحب اللب في حد الكلمة دون الكلام فقال اللفظ الموضوع
لمعنى مفرد هو الكلمة ومركب فيه الاسناد وهو الحكم المفيد باحد جزئيه على
الاخر الكلام قال شارحه واتى باني وما هو للتاكيد والحصر وتركه ثانيا
لدقيقة تفطن لها الفطن قلت كانها طول الفصل بالجملة المعترضة
الثالث عشر انكر الخفاجي في كتابه سر الفصاحة على النحاة تخصيص الكلام
بالمفيد وقال انه لا دليل عليه واطال في تقرير ذلك كما بينته في شرح جمع
الجوامع وحاصل الجواب عنه انه امر تواضع عليه النحاة ولا مشاحة في
الاصطلاح الرابع عشر قدم في التسهيل التعرض للكلمة على الكلام وكذا فعل
ابن الحاجب وابن هشام وصاحب اللب واللباب قيل وهو احسن لان
الكلمة جزء الكلام ومعرفة الكل تتوقف على معرفة الجزء فكان تقديمه انسب
ويجاب عن صنيعه هنا بان الكلام هو المقصود بالذات فكان تقديمه اهم
الخامس عشر فاته ان يذكر اقسام الكلام وكذا ابن الحاجب وتعرض لها
الشذور وسياتي ما فيه وتختص الكافية بايرادات احدها كان
عليه ان يقول ما تضمن كلمتين او اكثر قاله الرضي واجاب النجم سعيد
بان تعرضه لبيان اقل ما لا بد منه لا ينفي الزيادة فاشتماله لما ذكر على
اكثر من كلمتين لا يضر واجاب صاحب المتوسط بانه يصدق
على ما تركب من كلمات انه متضمن لكلمتين قال ولهذا قال ما تضمن ولم
يقل ما تركب الثاني قال بعضهم المتضمن يطلق على المستلزم لامر
ذلك الامر جزؤه كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن
للحيوان والناطق لان الشي لا يتضمن نفسه وههنا استعمل على المعنى الثاني
الغير الجائز لان زيد قايم ونحوه كلام وهو كلمتان فلو كان الكلام ما تضمن كلمتين

لكان

لكان الشي متضمنا لنفسه فاحسن من هذه العبارة قوله في الفيته ثم الكلام
كلمتان اسناد فجعل الكلام نفس الكلمتين لا ما تضمنهما واجاب النجم سعيد
بان التضمن قد يطلق على الظرفية فقوله ما تضمن كلمتين بالقوة قولنا ما فيه
كلمتان اي انه في نفسه كلمتان كقوله في البيمنة عشرون ثم ما استدرك اي هي
في نفسها هذا المبلغ من الحديث الثالث اورد بعضهم عدم اعتبار الاسناد
الجملة المطلبية فانها كلام والاسناد فيها وهذا على تفسير الاسناد بالاخبار
والصحيح انه تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه الرابع قال
الرضي كان عليه ان يقول بالاسناد الاصلي ليخرج اسناد المصدر واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف فانها مع
ما اسندت فيه ليست بكلام واما نحو اقايم الزيدان فانما كان كلاما
لكونه بمنزلة الفعل ومعناه كاسما الافعال الخامس قال الرضي كان
عليه ان يقول المقصود لذاته ليخرج الاسناد الذي في جملة الصلة والقسم
والشرط فانها مقصودة لغيرها فليست بكلام السادس ذكر ابن
قاسم ان حد الكافية على راي من لا يشترط في الكلام الافادة ولا القصد
بل التركيب الاسنادي خاصة قلت وفيه نظر لان ابن الحاجب
قال في شرح الوافية ونعني بالاسناد الحكم على احد الجزئين بالاخر
على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده وهذا كما ترى معتبر للافادة
ولهذا قال ابن هشام في شرح التسهيل الاسناد عند ابن الحاجب
نسبة احد الجزئين الى الاخر لافادة المخاطب وعند ابن مالك تعليق
خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه فهو عنده اعم من المفيد ولذا
احتاج بعد ذكره في التسهيل الى اشتراط الافادة ولم يحتج اليه ابن
الحاجب وقد سلم من غالب هذه الايرادات قول الشذور قول
مفيد مقصود نعم فيه امر وهو ان ابن هشام قال في تعليقه على الالفية
قد اورد عليها اشتراط القصد والجواب انه منطوق تحت اشتراط
الافادة لان المختار في حد المفيد انه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود
ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السما
فوقنا والنار حارة وعلى هذا يكون قوله في الشذور ومقصود زيادة على
الحد ولهذا حذفه في الجامع واقتصر على قوله قول مفيد قوله الكافية
ولا يتاتى الا في اسمين او اسم وفعل زاد الفارسي او حرف واسم في النداء

اقتتل ويترك ويتباعد قال السيد لو قال الا في نحو حي واقبل ويترك وتباعد
فانه جايز لكان اولى لان الكل يشترك في جواز الادغام وعدم وجوبه
قوله الشافية وحمل قول القراء على الاخفا قال المصنف في شرح المفصل
هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين مطبقون على
انه لا يصح الادغام والمقريون مطبقون على انه يصح فيعسر الجمع بينهما
ثم قال وقد جمع الشيخ الشاطبي بين هذين القولين وقال اراد
القرا الاخفا وسموه ادغاما لتقربه منه واراد النحويون الادغام
المحض قال وهذا الجواب وان كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت
ان القرا امتنعوا من الادغام بل ادعوا الادغام الصريح وقد كان
هذا المجيب يعني الشاطبي يقرا به في نحو الخلد جزا والعلم مالك ثم قال
والاولى ان يمنع اجماع النحاة على امتناع الادغام لان من القرا جماعة
من النحاة وهم يقولون بالادغام الصريح فلا يكون اجماع النحاة
حينئذ حجة لانه ليس اجماعهم اجماعا لجميع النحويين مع مخالفة
القرا وان سلمنا انه ليس في القرا نحاة الا ان القرا ناقلون لهذه
اللغة فهم مشاركون للنحاة في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحاة وحدهم
حجة واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القرا اولى لانهم ناقلون
القراءات عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله ولان ما نقله
القرا من القراءات تواتر وما نقله النحاة احاد فنقلهم ارجح وان سلمنا
انه ليس تواترا لكن القرا اكثر واعدل فكان الرجوع اليهم اولى
انتهى **قوله** الشافية وجايز فيما سوى ذلك قال الجاربردي اعترض
عليه بان المثلين اذا كان اولهما كلمة يصح الابتدا بها نحو جاد بيده
غير القسمين المذكورين مع ان الادغام فيه ممتنع بخلاف المثلين
اللذين اولهما كلمة لا يصح الابتدا بها نحو اخشي يا هند فان ادغامه
جايز لانه بمنزلة جزء كلمة **قولها ومخارج الحروف ستة عشر**
قال السيد ذكره هو وصاحب المفصل انها ستة عشر ولم يعد
الاجمية عشر **قولها واللام ما دون طرف اللسان الى منتهاه**
وما فوق ذلك وللراء منهما ما يليهما وللنون منهما ما يليهما
قال السيد لم يظهر بين مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكر المصنف
لكن في المفصل وللنون ما بين طرفي اللسان وفويق الثنايا

وللرا

وللرا ما هو داخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون والنون اخرج
من مخرج اللام قليلا والرا ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون
وقال الجاربردي قد اشار المصنف الى ذلك حيث افرد كلا واحد حد
بالذكر ولم يقل وللرا والنون منهما ما يليهما اشارة الى ان مخرج الرا
ادخل قليلا من مخرج النون **قولها والاطباق في نحو فرطت ان**
كان معه ادغام الى اخره قال السيد اجاب المصنف في الشرح
عن هذا الاشكال بان التحقيق انه لا ادغام محقق مع بقا الاطباق ق
لكنه لما اشتد تقارب حروف المطبقة وغيرها صار في الصورة
كانه ادغام وليس بادغام تحقيقا **قولها وقد يدغم نحو تنزل وتنا** بر
وصلا وليس قبلها ساكن صحيح قال السيد قد جا ادغامها وقبلها
ساكن صحيح في قراة البزي هل تربصون من الف شهر تنزل ن
باب التمثيل كذا ترجم في النزهة وترجم في الشافية بمسايل
التمرين وابن مالك بالكافية ببنا مثال من مثال واسقطه
من الالفية **قوله** الشافية والنزهة معنى قولهم الى اخره قال في شرح
الهادي يشترط في ذلك تخالف الصيغتين فلا يقال كيف تبني
من ضرب مثل خرج وايضا لا يبنى من الرباعي ثلاثي ولا من الخماسي
رباعي ولا ثلاثي اذ يحتاج حينئذ الى حذف بعض الاصول فيكون
هدما لا بنا وقال سيبويه لك ان تبني من العربي عربيا ورد مثله
في كلام العرب لان الغرض رياضة النفوس وامتحان فهم الطالب
وتقوية سببه على قياس كلام العرب وقال ابو الحسن لك ان تبني
من العرب عربيا ورد مثله في كلام العرب اولم يرد ومن العجمي عجميا
وعربيا لانه ازيد في الدربة بصيغ الكلام وكلام سيبويه اقيس و
وكلام ابي الحسن اوغل في باب الرياضة **قوله** الشافية وسيل
ابو علي عن مثل ما شا الله الى اخره قال السيد في قول المصنف ان
حذف الهمزة في الله غير قياسي نظر لانه قياس مر في تخفيف الهمزة
قولها وسال ابو علي ابن خالويه الى اخره قال السيد في قول
المصنف ان ابا علي اجاب على اصله نظر لان الحذف في مستطال
غير قياسي والايجاز في استطال الشي واستطاف به بمعنى
تطاول وطاف ولا يجوز ذلك احد ولا نظير لاسطار الا اسطاع ك

باب الخط هو في الشافية وحدها قولها تصويرا للفظ بحروف
هجائه الى آخره قال السيد قوله ان اسماء الحروف اذا قصد مسماها فانما
يكتب مسماها على الاطلاق ليس بجيد لانه اذا استعملت هذه الاسماء مركبة
ودخلها الاعراب كتبت على لفظها كما اذا قلت لانسان نطق بضاد
ضعيفة وكتب ضادا حسنة قد نطقت بضاد ضعيفة وكتبت
ضادا حسنة وقال الجاربردي هذا اذا لم يسم به مسمى آخر فان سمي رجل
بيس فللكتاب فيه مذهبان منهم من يكتبها على لفظ الاسماء نحو ياسين
وحاميم ومنهم من يكتبها على صورة مسماها نحو يس وحم قال السيد
ولفظ المتن يدل على انها تكتب على اصلها فقط قولها وفي المصحف على
اصلها على الوجهين نحو ياسين وحاميم وقال الجاربردي الاولى
ان يقال في تقرير اسماء الحروف الواقعة في المصحف ان لم يجعل مما سمي به
مسمى آخر فقياسها ان تكتب بصورة الحرف الذي هو مسماها هكذا
يس وان جعلت مما سمي به مسمى آخر كتبت كغيرها من الاسماء وهو
هكذا ياسين قولها واذا بالالف على الاكثر اختار شارح الهادي ان
اذن يوقف عليها بالنون ويكتب بالنون ولا تبدل الفا لانها
من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولدن وفي شرح التسهيل لابي حيان
ان كتابتها بالنون مذهب المبرد والاكثرين وان كتابتها بالالف
مذهب المازني وابن مالك وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون
فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالباس قولها ووصلوا
ان الناصبة للفعل مع لا خلاف المخففة هو احد المذاهب في
المسئلة وقال به ابن قتيبة واختاره ابن السيد والمذهب الثاني
فصلها في الحالين قال ابو حيان وهو الصحيح لانه الاصل في ما كان
من كلمتين وشبهه قولها المتطرفة في الفعل هو شامل للمضارع وقيده
ابن مالك في التسهيل بالماضي والامر وهما قولان للبصريين قولها
وزادوا في عمرو واوا قال الجاربردي شرطه ان يكون علما فلا
يزاد في عمر واحد عمور الاسنان ولا الذي بمعنى العمر ولا في مثل قول
الشاعر باعدام العمر من اشير هاه ولا في عمرو والعلم ايضا
اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز ان
يقع فيه عمر فلا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظه

غير

غير لفظ عمر فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر المجرور لانه
كالجزء منه فلا ينفصل بالواو قولها ونقصوا من ابن اذا وقع صفة
بين علمين الفه حكم ابنة كحكم ابن في ذلك ذكره ابن مالك في شرح الكافية
وفي التسهيل لكن خالف ابن عصفور وخص الحذف بابن وعلله بعض
شراح ادب الكاتب بان الوصف بابنة لم يكثر كالوصف بابن قولها
وبعضهم الالف من عثمن وسليمن ومعوية قال السيد ليس حذف
الالف من الاعلام مخصوصا بهذه الاسماء بل هو كثير فيما كثر استعماله
من الاعلام الزائدة على ثلاثة احرف ما لم يحذف منها شيء كاسرائيل
وداود او يخف الالتباس كما مر وهذا نص التسهيل قولها الا
يحيى قيده في التسهيل بكونه علما احترازا من يحيى الفعل فانه يكتب
بالالف قولها وكلا يكتب على الوجهين قال ابو حيان الصحيح في
مذهب البصريين ان كلا تكتب بالالف قول الالفية وما بجمعه
عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل اعترض عليه بعض
الاشياخ بان هذا ينافي قوله في الخطبة مقاصد النحو بها محوية
والمقاصد هي المهمات فعبارته هناك تدل على انه التزم ان تحوي
جميعها اذ هو مقتضى عموم الاضافة وعبارته هنا تدل على انه حوى
جلها اي معظمها لا كلها وكان مولانا العلامة كمال الدين ابن الهمام
يقول لو قال على حل المهمات بالحاء المهملة لكان احسن وذلك ظاهر
لانه كان ينتفي الاعتراض المذكور وتكون اللام في المهمات للعهد
المتقدم في الخطبة وان المراد انه اشتمل على حلها وبيانها وفي
بما وعلق بها ومما نورده هنا انه بلغني عن مدرس انه قال
في قوله مقاصد النحو بها محوية انه لم يرد به مهمات النحو انما اراد
كتابا له في النحو اسمه المقاصد وانه نظمه في هذه الالفية واقول
هذا قول من لا خبرة له اما اولا فليس للمصنف كتاب يسمى المقاصد
وقد تتبعت اسماء كتب ابن مالك وما سماه الناس منها نظما ونثرا
وذكره النحاة والمؤرخون وارباب التراجم نثرا ونظموه شعرا
فلم ار احدا ذكر هذا في اسماء كتبه واما ثانيا فان له كتابا يسمى الفوائد
وهو الذي اختصر منه التسهيل ولذلك سماه تسهيل الفوائد
وتكميل المقاصد فان كان هذا المدرس اشار الى هذا فلا يصح ما ادعاه

وقف

لان الكتاب المذكور كتاب مبسوط جدا جامع ليس في النحو اجمع منه
بحيث ان الشاعر سعد الدين محمد بن عربي قال يمدح المصنف
ويشير الى هذا الكتاب . ن

ان الامام جمال الدين فضّله ، الهه ولنشر العلم اهّله
املى كتابا له يسمى الفوايد لم ، يزل مفيدا لذي لب تامّله
فكل مسئلة في النحو يجمعها ، ان الفوايد جمع لا نظير له

نكيت يظن ان الالفية نظم فيها هذا الكتاب والذي فيها لا يبلغ
خمس ما فيه فان الالفية فيها ثلث ما في الكافية او نصفها والكافية
فيها نصف ما في التسهيل او ادرج قليلا والتسهيل فيه بعض ما في
هذا الكتاب اما نصفه او اكثر قليلا بحسب الظن فاني لم اقف
عليه نكيت يتصور ان تكون الالفية التي هي مختصر من مختصر من
مختصر صرحا وية لما في المبسوط الاصلي ومما يزيد ما قاله فسادا انه
لو كان المراد بمقاصد النحو اسم كتاب لكان معرّدا لانه علم فلم يكن
يجوز الاخبار عنه بحويه بل كان يقال يحوي وسعد الدين المذكور
شاعر مشهور له ديوان وهو ولد محي الدين محمد بن عربي الصوفي
المشهور صاحب الفصوص وغيرها الذي يتكلم فيها العلما وينسبونه
الى الاتحاد والله اعلم بسريرته وحقيقة حاله وقد كان ولد هذا
بدمشق يجتمع على ابن مالك والنووي وغيرهما من الايمة قوله الالفية
احصى من الكافية الخلاصة اعترض عليه بعض الاشياخ بانه لا يتصور
ان تكون الخلاصة احصى من الكافية قطعا لان الذي فيها من الابواب
والمسايل دون ما في الكافية والكافية نحو ثلاثة الاف بيت وفيها
من العلم مثل ما في الالفية او ادرج واقول هذا من المعترض
يدل على انه فهم ان قوله احصى فعل تفضيل وذلك فاسد معنى
وصناعة اما الاول فلما ذكر من اشتمال الكافية على زوايد كثيرة
ليست في الالفية واما الثاني فلان احصى لا يصح كونه افعل تفضيل
كما صرحوا به لان افعل التفضيل لا يبنى الا من فعل مجرد وهذا فعله احصى
ثلاثي مزيد فلا يصح بنا افعل التفضيل منه ولهذا اعربوا احصى في
قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فعلا ماضيا وامدا مفعوله وكذلك
اعربت احصى في قول الناظم فعلا ماضيا بمعنى جمع والخلاصة

مفعوله

مفعوله والمعنى ان المصنف اخبر عن نفسه انه احصى هذه الخلاصة من
الكافية ففاعل احصى ضمير راجع الى المصنف لتقدم ضميره في قوله
عنيت وكان الاصل احصيت الا انه جا به على طريقة الالتفات
من التكلم الى الغيبة ثم ذكر علة ذلك في قوله كما اقتضى غنى بلا خصاصه
فالكاف للتعليل كما في قوله تعالى واذكروه كما هداكم وكان المصنف
قال السبب في جمع هذه الخلاصة من الكافية اني اقتضيت غنى
كل طالب وذلك انما يحصل بما فعلت اذ الكافية لكبر الحجم تقصر
عنها همم كثير من الطالبين فجمعت هذه منها ليسهل قراتها على من
يشق عليه قراة الكافية وعندي مع ذلك تقرير اخر وهو اني قرنت
بين الالفية والكافية فرايت المصنف في مواضع كثيرة يا خذ
ابيات الكافية برمتها وقد يا خذ البيت بلفظه الا كلمة او كلمتين
وقد يا خذ شطرا وقد يا خذ من كل شطر بعض الفاظه فلعله
اشار الى ذلك بما قاله ليعلم انه لم ينظمها نظما مقتضيا انما
التقطها منها ما احب على وجه الالتقاط والانتقا وان كان غير
بعض الابيات او الاستطراد او الالفاظ وكل مما قررناه صحيح لا يستبعد
ارادته والاول لا يشك في تعينه ولما انهى ما اراده الناظم من
ايراد المسايل العلمية ختم كتابه بحمد الله والصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليكون اول الكتاب واخره موشحا بذلك
وانا اختم كتابي هذا اعني بذلك واقول ان شروعي فيه كان
في سنة سبع وستين وثمانمائة فكتبت منه كراسة واحدة
الى اثنا المعرب والمبني ثم فتر العزم عنه الى سنة ست وسبعين
فكتبت منه من حروف الجر الى اخر عطف البيان ثم فتر العزم
عنه الى سنة خمس وثمانين فكتبت منه من اوايله الى حروف
الجر فاتصلت القطع المكتوبة من اول الكتاب الى العطف
ومن حينئذ كتبه الناس وسافروا به الى البلاد الشامية والحجازيه
وغيرها ثم فتر العزم عنه فلما كان في رمضان سنة خمس وتسعين
شرح الله صدري لاكماله فاخذت في ذلك وانتهى فراغه
يوم الخميس تاسع شوال من السنة المذكورة وقلت ن

الا ايها النحوي هذا مولف ، يعينك مهما تقري الناس او تملي

وقف شيخ الاسلام السيد فيض الله افندي عفي عنه وعن والديه بشرط ان لا يخرج من المدرسة التي انشاها بقسطنطينية سنة ١١١٢

نهاية المخطوطة

END